الفصل الثامن

الاتجاهات الحديثة لتمويل التعليم

مقدمة

أولا – تمويل التعليم فى أمريكا

ثانيا – تمويل التعليم فى فرنسا

ثالثا – تمويل التعليم فى اليابان

رابعا – تمويل التعليم فى ألمانيا

خامسا – تمويل التعليم فى أسبانيا

سادسا – تمويل التعليم فى بولندا

سابعا – تمويل التعليم فى كوريا الجنوبية

ثامنا – تمويل التعليم فى كندا

تاسعا – تمويل التعليم فى اسكتلندا

عاشرا – تمويل التعليم فى هولندا

الفصل الثامن

الاتجاهات الحديثة لتمويل التعليم

مقدمة

تعتبر قضية تمويل التعليم من القضايا المهمة التى تواجه الكثير من دول العالم برغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادى فى كل منها ، وهى قضية متجددة دوما بسبب التغيرات فى النظام الاقتصادى العالى وارتفاع تكلفة نظام التعليم ، مما يؤثر فى نسبة المخصصات المالية المرصودة للتعليم من الموازنة العامة للدولة .

تمر معظم دول العالم بأزمات اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على تمويل التعليم ، الأمر الذى أدى إلى قيام العديد من الدول بتبنى سياسات تمويلية تهدف إلى تخفيف العبء الملقى على الحكومات فى تمويل التعليم منها مشاركة الطلاب وأولياء الأمور وبعض الهيئات ومؤسسات الإنتاج فى تمويل التعليم .

ومنها أيضا العمل على تنمية أساليب تمويل ذاتية ، وربط التمويل المقدم من الحكومات بمعايير الأداء مثل عدد الدرجات أو عدد أعضاء هيئة التدريس أو عدد الطلاب المقيدين ، أو قيام بعض الحكومات بعمل بعض العقود بالحصول على التمويل اللازم ومراجعة جميع عمليات الإنفاق على ضوء معايير الأداء المنصوص عليها بتلك العقود بهدف تطوير التعليم .

ويوجد عدد كبير من الاتجاهات فى تمويل التعليم فى جميع دول العالم المتقدم والنامى ، والتى تنحصر فى التمويل الحكومى ، والذى يأخذ صور متعددة منها التمويل الحكومى المركزى ، والتمويل الحكومى المشترك بين

الحكومات والأقاليم أو الولايات أو المحليات أو مشاركة بعض الهيئات والأفراد فى تمويل التعليم ، ومن الاتجاهات أيضا فى إصلاح تمويل التعليم ضرورة مشاركة أولياء الأمور ، والتمويل الذاتى ، وتشجيع رجال الأعمال والمنظمات على التبرعات بالموارد المالية أو العينية بهدف تخفيف الضغط على الحكومات فى تمويل التعليم بسبب زيادة إعداد الطلاب وارتفاع تكلفة التعليم .

أولا : تمويل التعليم فى أمريكا :

إن التشريعات الدستورية ، والقوانين وأحكام المحاكم العليا الأمريكية فضلا عن هياكل الإدارة التعليمية تشكل نظام تمويل التعليم الأمريكى ، وهو ما يبدو نظاما معقدا للغاية ، ومتباينا من ولاية إلى أخرى ، وهذا التعقيد والتباين جاء نتيجة للظروف وليدة التنوع القيم ، والسكان داخل كل ولاية ومن ولاية إلى أخرى ضمن بين هذه القيم على سبيل المثال ، المساواة والحرية والكفاية الإنتاجية داخل النظام التعليمى ، الأمر الذى يتطلب معه زيادة الإنفاق على التعليم من عام لآخر لتحقيق تلك القيم داخل النظام التعليمى الأمريكى ، ضمن بين المدافعين والمعارضين نجد وجهات نظر متباينة بصدد زيادة الإنفاق على التعليم والمساواة بين فئات المتعلمين ، وضرورة تدخل النظام السياسى لإصلاح سياسات الإنفاق على التعليم تحقيقا لقيم المساواة والحرية ، وزيادة كفاءة النظام التعليمى .

أ- حجم الإنفاق التعليمى الأمريكى :

يقدم النظام التعليمى الأمريكى خدمات تعليمية هائلة إلى تلاميذ التعليم ما قبل الجامعى وأنه يقوم بالإنفاق على التعليم الحكومة الفيدرالية ، وحكومات الولايات ، والحكومات المحلية ، وقد كشفت الإحصائيات التفاوت الكبير فى قيمة تكلفة التلميذ من ولاية إلى أخرى، ولقد كشفت الإحصائيات أن ما ينفق على التعليم قبل الجامعى لا

يزال ضئيلا ومتباينا إذا ما قورن بما ينفق على القطاعات الأخرى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إذا لا يتعدى فى أحسن الأحوال نسبة 6 ٪ من إجمال الناتج القومى Cross National Product (GNP) منذ عام 1940 حتى عام 1988 .

كما أشار اتجاهات الإنفاق على التعليم بعيد المدى خلال تلك الفترة نفس الفترة ما بين عام 1950 حتى عام 1970 استهدفت سياسات الإنفاق على التعليم الاهتمام بتربية النشىء تعويضا عما استمرت عنه الحرب العالمية الثانية بينما كانت سياسات الإنفاق على التعليم تتحدد ملامحها فى فترة ما بين عام 1970 حتى عام 1980 بانخفاض إعداد التلاميذ المقيدين فى التعليم ، ثم سرعان ما أدى التشكك فى كفاءة الاقتصاد الأمريكى فى فترة الثمانينات إلى زيادة المخصص المالى من إجمالى الناتج القومى الأمريكى مرة أخرى ، أى أن ملامح سياسات الإنفاق على التعليم تتحدد أبعادها وأحجامها وأهدافها تبعا لاتجاهات وأوضاع التعليم من جهة أو كفاءة النظام الاقتصادى وقدرته على تمكين الحومات الفيدرالية والولايات والمحليات والسلطات الأخرى لدعم وتمويل نظام التعليم من جهة أخرى .

ب- مبررات تفسير حجم تمويل التعليم قبل الجامعى :

هناك أربع مبررات أساسية لتمويل التعليم قبل الجامعى تتمثل فى الآتى :

1- وضوح أهمية العائد من الاستثمار فى التعليم كمدخل هام ورئيسى فى تنمية الثروة البشرية لتحقيق التفوق والامتياز للشعب الأمريكى أمام كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات الأمريكية .

2- إن زيادة إقبال الحكومة الفيدرالية على تمويل مدارس التعليم العام سيشجع حكومات الولايات على تقديم أفضل النظم التعليمية التى

تحقق المساواة وتزيد من الفرص التعليمية للمواطنين الأمريكيين وبصفة خاصة لأبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة .

3- إن إحجام أو فشل الحكومة الفيدرالية فى تحمل مسئولية تمويل التعليم بنصيب مقبول ومعقول يعطى مؤشر غير مرغوب نحو تزايد عدم المساواة فى إتاحة الفرص التعليمية لأبناء الشعب الأمريكى .

4- تزايد الطلب على التعليم عاما بعد آخر أو تزايد أوضاع عدم المساواة فى الفرص التعليمية نظرا للاختلافات العرقية والطبقية ، واللغوية مثل هذه الأمور بطبيعة الحال تؤدى إلى زيادة الأعباء والمخصصات المالية لدعم سياسات التعليم الابتدائى والثانوى فى الولايات المتحدة .

ج- مصادر تمويل التعليم فى الولايات المتحدة :

من المعروف أن هناك مصدرين رئيسيين لتمويل التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية وهما كالتالى :

أولا – القطاع العام أو الحكومى :

ويتضمن القطاع العام أو الحكومى ثلاث مصادر فرعية وهى :

أ- الحكومة الفيدرالية .

ب- حكومات الولايات .

ج- السلطات المحلية .

ولا تتحمل الحكومة الفيدرالية سوى نسبة ضئيلة لا تتجاوز 70 ٪ فى عملية التمويل بينما تتحمل حكومات الولايات والسلطات المحلية العبء الأكبر فى هذا الصدد إذ وصلت نسبة إسهامات مجتمعين فى تمويل التعليم الحكومى عام 1990 إلى أكثر من 90 ٪ .

أن القطاع الخاص كما هو معروف يملك ويدير مؤسسات تعليمية خاصة بمختلف المراحل ، ويعتمد على التمويل الذاتى من المصروفات والرسوم التى

يسددها الطلاب وأولياء الأمور ، وكذلك التبرعات والمنح المالية من المؤسسات الاقتصادية والتجارية الكبرى ، هذا بالإضافة إلى إسهام من الحكومة الفيدرالية تصل نسبته إلى 7 ٪ وهى نفس النسبة التى تخصصها لمدارس القطاع العام ، وإسهام من حكومات الولايات تصل نسبته إلى حوالى 40 ٪ من إجمالى النفقات وهى نسبة تقترب من النسبة التى خصصتها لمدارس التعليم الحكومى على الرغم من أن مؤسسات التعليم الخاص فى الولايات المتحدة لا تستوعب سوى 11٪ فقط من إجمالى المقيدين فى مؤسسات التعليم .

ويشير ذلك إلى أن الحكومة الأمريكية وهى التى تتزعم الرأسمالية والاقتصاد الحر فى العالم كله لم تسحب يدها من تمويل التعليم ، بل إنها تساهم بنفس القدر تقريبا فى تمويل التعليم الخاص ، فنشأ بالتالى نوع من التمويل المشترك بين الدولة والقطاع الخاص فى تمويل التعليم ، ويرجع تمسك الحكومة الأمريكية بالدور الرئيسى فى تمويل التعليم بنوعية العام والخاص إلى سبب رئيس وهو ازدياد مدة المنافسة بين الدول الكبرى فى مجال التعليم باعتبار أن صناعة المعرفة باتت هى صناعة الحاضر والمستقبل والتعليم هو الدعامة الرئيسية لهذه الصناعة ، ومن ثم لم تشأ الحكومة ترك التعليم يخضع لآليات السوق من عرض وطلب قد يعرقل تحقيق أهداف التعليم ، وبالتالى تتأثر مكانتها ، ومما يؤكد ذلك تقرير أمريكا 2000 استراتيجية للتعليم .

ويأخذ التمويل المشترك للتعليم فى الولايات المتحدة عدد من الأشكال والصور الآتية والتى من أهمها :-

1- قيام المؤسسات التجارية والاقتصادية الخاصة بالاستثمار فى التعليم ذلك من خلال تقديمها منح لا ترد لبناء مؤسسات تعليمية خاصة فى

مقابل خصم قيمة المنحة من إجمالى الضرائب المستحقة عليها للدول v9s9 Willimaip .

2- تقديم الحكومة الفيدرالية منح ودعم مالى إما فى صورة مباشرة للأفراد وأولياء أمور الطلاب المحتاجين ، وبالتالى يلتحق هؤلاء الطلاب بنوع التعليم الذى يفضلونه ، أو فى صورة دعم مالى للمؤسسات التعليمية .

3- المنح الدراسية التى تقدمها الغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال للطلاب المتميزين وهذه تقدم وفق معايير خاصة تضعها هذه الجهات منها التفوق والتخصص الدراسى .

4- عائدات البحوث والخدمات التى تتعاقد الجامعات عليها مع الجهات الحكومية أو المؤسسات الصناعية والاقتصادية

د- عوامل التخطيط لتمويل التعليم قبل الجامعى :

هناك العديد من العوامل تأخذها فى اعتبارها الحكومة الفيدرالية فى دعم وتمويل التعليم قبل الجامعى (الابتدائى والثانوى) عند التخطيط لتمويل التعليم أهمها :

1- ضرورة أن تتضمن خطة الحكومة الفيدرالية لتمويل التعليم أهدافا تسعى إلى التركيز على أهمية الاستثمار فى التعليم من جهة ، وتعمل على تشجيع وتحفيز حكومات الولايات للبحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم من جهة أخرى .

2- ضرورة توفير الاستراتيجيات الكفيلة لتحقيق الاستثمار فى التعليم الابتدائى والثانوى باعتباره استثمارا عاما يشمل غالبية كبيرة من أبناء الشعب الأمريكى .

3- ينبغى أن تهدف خطة الحكومةالفيدرالية لتمويل التعليم إلى إيجاد روح التنافس بين الولايات لإيجاد المزيد من مصادر تمويل التعليم لدعم

التعاون الابتدائى والثانوى .

4- ضرورة تشجيع حكومات الولايات على إيجاد نظم تعليمية تحقق المساواة وتقضى على التفاوت المالى بين الإدارة التعليمية .

5 تحديد الحاجات التعليمية للطلاب تحديدا إجرائيا ، مع ضرورة تحديد الالتزامات التعليمية التى تتحملها حكومات الولايات تجاه النظم التعليمية .

6- المشاركة فى التشريعات الفيدرالية التى تضمن التزام كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات لدعم النظم التعليمية التى تحقق مبادىء التكامل ، والكفاءة والتماثل والمساواة بين مدارس التعليم العام من ناحية ، وبين الإدارات التعليمية من جهة أخرى .

التوجيهات العامة التى تحكم سياسات تمويل التعليم فى الولايات المتحدة إنه فى ظل غياب الحكومة الفيدرالية عن نظام التمويل الكامل للتعليم ، وفى ظل لامركزية اتخاذ القرار سواء فى أسلوب الدعم المخصص من جهة ، وأسلوب توزيعه من جهة أخرى ، تتحمل حكومات الولايات المسئولية الكاملة فى تمويل التعليم ما قبل الجامعى .

1- توفير موارد الإنفاق عن طريق فرض الضرائب :

نجد أنه فى هذا الاتجاه تفرض حكومات الولايات على مواطنيها ضريبة تعليمية تمكنها من الإنفاق على التعليم ، وتتفاوت قيمة الضريبة المفروضة من مواطن لآخر تبعا لمكانته العلمية ، فكلما زادت المكانة العلمية زادت قيمة الضريبة التعليمية المفروضة ، وهناك أربعة أنواع رئيسية تمثل موارد الضرائب المخصصة للإنفاق على التعليم تتمثل فى الآتى :

1- ضريبة الثروة

2- ضريبة الدخل

3- ضريبة الاستهلاك

4- ضريبة الحصول على اية امتيازات Privilinge Taxes نظير تقديم خدمات حكومية .

وهناك نوع من الضرائب العامة يمكن أن تقوم حكومات الولايات بتحويل جزء منها لتمويل التعليم مثل ضرائب دخل للفرد والتى تفرضها الحكومة الفيدرالية وضريبة المبيعات العامة ، والضرائب العقارية التى تفرضها الحكومات المحلية .

2- توزيع موارد الإنفاق على التعليم :

ليست هناك ولايتان أمريكيتان متشابهتان فى طريقة توزيع موارد تمويل مشروعاتها الضريبية الخاصة وتفضيلاتها لأنواع معينة من التعليم ، فضلا عن استقلاليتها فى نوعية مشروعاتها الحكومية الخاصة بها لتطوير أوضاع التعليم بها ، وعلى هذا الأساس تم توزيع موارد الإنفاق على التعليم من خلال تصنيفات بأشكال وأحجام متباينة .

هـ - مشكلات تمويل التعليم :

تمكنت استطلاعات الرأى فى عام 1996 من تحديد المشكلات الرئيسية التى يواجهها نظام تمويل التعليم فى الولايات المتحدة ، وذلك من حيث أبعادها، وأحجامها ، وتأثيراتها السلبية على أداء النظام التعليمى من جهة ، إمكانية الوفاء بالاحتياجات التعليمية ، والقيم الاجتماعية من جهة أخرى ، وكان ترتيب تلك المشكلات من حيث مدى خطورتها وشدتها على النحو التالى:

1- تزايد العجز فى الميزانيات كثيرا ما يؤدى إلى خفض ميزانيات التعليم ، وهو ما يخلق الكثير من المشكلات المالية فى مواجهة احتياجات الإدارات التعليمية من ناحية ، وحاجات المتعلمين من ناحية أخرى ، وهو أيضا الذى يدفع بالمستغلين بتمويل التعليم إلى السعى فى التفكير فى الاستراتيجيات ، والحلول والبدائل لتوفير الأموال اللازمة لمواجهة العجز فى ميزانيات التعليم الذى

يتزايد عاما بعد اخر ، رغم ضخامة الإنفاق يمثل أحد العوامل التى تحول دون تحقيق أفضل نظام تعليمى فى العالم ، كما يخطط رجال التعليم فى الولايات المتحدة .

2- تزايد التفاوت بين ميزانيات الإدارات التعليمية ، وبالتالى تزايد التباين فى الإنفاق على التلميذ الواحد بين إدارة تعليمية وأخرى ، وهو ما يجعل نظام تمويل التعليم فى الكثير من الولايات الأمريكية غير قانونى دستوريا ، إذ أن ذلك ضد التشريعات الدستورية لتحقيق المساواة أو العدالة الاجتماعية من خلال إتاحة الفرص التعليمية بشكل متساز ومتكافىء بين أطفال مختلف طبقات الشعب الأمريكى ، وأمام تزايد هذا نجد الكثير من قضايا عدم المساواة فى الفرص التعليمية منظورة أمام المحاكم العليا بالولايات ، وكثيرا ما يدان حكام الولايات ومساعدتهم ، بل وكثيرا ما تتدخل تلك المحاكم لتعديل التشريعات الخاصة بنظام تمويل التعليم .

3- كثير ما يتم توزيع المخصص المالى للحكومة الفيدرالية إما بمعرفة حكومة الولايات أو الحكومة الفيدرالية ذاتها ، وهو كثيرا ما يتم الإنفاق والتخصيص منه بما لا تماشى مع خطط احتياجات الحكومات المحلية ، وفى الوقت نفسه يصعب التحويل من إنفاق مخصص لنشاط معين إلى نشاط آخر ترى السلطات المحلية أنه هام وملح ، والأمر الذى تطالب فيه المحليات بضرورة أن يكون اتخاذ قرار الإنفاق من صلاحيتها ، لا الحكومة الفيدرالية أو حكومة الولايات ، لأنها أول من تدرك احتياجات إدراتها التعليمية ومدارسها من جهة ، وحاجات المتعلمين من بيئات معينة داخل نطاق سيطرتها من جهة أخرى ، ويؤيد الرأى العام الأمريكى هذا المطلب بالحاح لأنه سيسهل التحويل بما يتماشى واحتياجات وحاجات المحليات .

ثانيا : تمويل التعليم فى فرنسا :

إن الإنفاق على التعليم فى فرنسا يمثل كما فى غيرها مشكلة على جانب كبير من الخطورة ، فاقتطاع جزء من الدخل القومى لإنفاقه على التعليم يعنى حرمانا لقطاعات أخرى تحتاج هى الأخرى إلى التمويل ، الأمر الذى يدفع المسئولين عن التعليم إلى البحث عن صيغ جديدة للتمويل والخروج من المشكلة حيث قد زادت ميزانية وزارة التربية الفرنسية ما بين 2270 مليون فرنك إلى 26104 مليون وهى زيادة تصل إلى معدل سنوى قدره حوالى 20 ٪ ولمواجهة هذه الزيادة طرحت حلول مثيرة أهمها :

1- المطالبة بتطبيق فرص القبول فى مراحل التعليم العالية والتى يرتفع فيها حجم الإنفاق أكثر من غيرها .

2- الاتجاه التى تحسين إنتاجية النظام التعليمى للحصول على أعداد أكبر من المتعلمين باستخدام نفس الإمكانيات المتاحة ، وتعتمد هذه الحلول على تحسين طرق التدريس وإدخال الوسائل الحديثة كالتلفزيون والسينما وغير ذلك ، ويعتبر هذا النوع من الحلول مقبولا إلى حد كبير ولكن الخفض المترتب على استخدام مثل هذه الأمور فى الإنفاق ليس بالعذر الكافى .

3- إمكانية إلزام القادرين من أولياء الأمور بتحمل نفقات تعليم أبنائهم ، ويعتبر ذلك أيضا من الحلول الجيدة ولكنه يواجه معارضة كبيرة من جانب المعنيين به وحجتهم فى ذلك أنهم يدفعون الضرائب المستحقة عليهم تماما كالآخرين ومن ثم لا يوجد مبررا أن يتحملوا نفقات إضافية .

مصادر تمويل التعليم :

وعلى الرغم من مركزية الإدارة الفرنسية فإن تمويل التعليم لا يسير

على نفس النظام المركزى ، وتقوم السلطات المحلية بالمشاركة فى تمويل المدارس الابتدائية والدراسات التكميلية ، ويقوم الكوميونات والبلديات بتحمل نفقات شراء الأراضى وتكاليف الأبنية المدرسية وتجهيزها وإضائتها وصيانتها وتوفير أدوات التعليم والأثاث المدرسى ، وتقوم الحكومة المركزية بتحمل معظم النفقات فيما يتعلق بالتعليم الثانوى والفنى والعالى ، كما تقوم بصرف جميع رواتب المعلمين ، ويعتبر جميع المعلمين فى المراحل التعليمية المختلفة موظفين مدنيين .

ثالثا : تمويل التعليم فى اليابان :

يرجع دعم ميزانيات التعليم وتوفير تمويله والتوسع فيه منذ إعلان اليابان اهتمامها بالتعليم وكذلك فى العصر الميجى ، على أساس إنه مفتاح النهضة والاتحاق بالغرب والتفوق عليه ، وكذا التعويض البشرى بالمهارات والاستعدادات نظرا لحرمان اليابان من مصادر الثروة الطبيعية ، وقد ظهرت آثار النمو فى التعليم خاصة العالى منه فى التنظيم والبناء الفنى التكنولوجى وجيل العمالة الماهرة المدربة .

حيث تؤكد معظم المصادر اليابانية وغيرها أن نسبة كبيرة من الدخل القومى تصرف على التعليم منذ عهد الامبراطور ميجى Miji وذلك بسبب التحول الاقتصادى السريع ، وما يترتب عليه من النمو السريع فى شتى المجالات بعد عام 1957 ، ولذا كان الإنفاق الكبير على التعليم هو الذى قاد الدولة إلى بناء قاعدة واسعة من المفكرين والخبراء والفنيين والذين استطاعوا أن يحلوا محل الخبراء الأمريكيون عندما تخلت أمريكا عن اليابان وغيرت من سياستها الخارجية نحو الدخل المباشر فى كل الشئون اليابانية ، كما أن التعليم العالى فى اليابان ساعدها على أن تتحدى باقتصادها المتقدم كل الاحتكارات العالمية وخاصة الدول الصناعية الغربية .

حجم الإنفاق على التعليم :

ظهرت نتيجة الإنفاق والاستثمار فى التعليم على المستويين الأول والثانى ، حيث بمجىء عام 1970 كانت نسبة الذكور والإناث بين الفترة العمرية من 15 – 24 والذين حصلوا على التعليم الثانوى والتعليم الجامعى حوالى 50 ٪ وإن التعليم الأساسى يقدم مجانا للتلاميذ ، على الرغم من أن الوالدين يدفعان بعض النفقات والتى تصل إلى حوالى 70 جنيها استرلينيا للمرحلة الابتدائية ، وحوالى 100 جنيها استرلينى للمرحلة الثانوية الدنيا ، وحوالى 240 جنيها استرلينى للمرحلة الثانوية العليا ، وهذه المصروفات التى يدفعها الآباء تمثل حوالى 11 ٪ قيمة الإنفاق الكلى على التعليم الابتدائى ، 15٪ من قيمة الإنفاق الكلى على المرحلة الثانوية الدنيا ، وحوالى 23.5 ٪ من الإنفاق الكلى على المرحلة الثانوية العليا .

وعلى الرغم مما يدفعه الآباء وهو يمثل نسبة قليلة جدا مما ينفق على التعليم مجانا من الناحية الرسمية باستثناء بعض المصروفات التى يدفعها الآباء والمتعلقة بالمواصلات والنشاطات التعليمية الإضافية ، إما المصروفات الدراسية للمرحلة الثانوية العليا فهى عالية ومعممة على جميع المدارس الثانوية فى أنحاء الدول وفى عام 1978 كانت هذه المصروفات حوالى 36.000 ين يابانى والتى تساوى 177 جنيها استرلينى ، بينما تصل مصروفات المدارس الخاصة بالشكل التقريبى حسب إحصائية حوالى 151.000 ين يابانى أو ما يعادل 589 جنيها استرلينى .

ويرتفع الدخل القومى ونسبة الإنفاق على التعليم بواسطة الضرائب والقروض على المستوى القومى أو على مستوى المقاطعات ثم المحليات والبلديات، ففى عام 1976 وصلت نسبة هذا الدخل من هذه المصادر إلى 74.4 دولا على

المستوى القومى ، 2.6 ٪ على مستوى الولايات والمستوى المحلى ، ومن ثم أصبح نصف ما ينفق على التعليم قريبا يقدم بواسطة الإعانة القومية وهذا يختلف إلى حد كبير مع ما يتم فى الولايات الأمريكية ، حيث تدفع الحكومة الفيدرالية أقل من 10 ٪ من قيمة الإنفاق على التعليم والباقى من حكومة الولايات ، وهذا بالطبع يعود إلى طبيعة النمط الإدارى فى كل من الدولتين .

مصادر تمويل التعليم فى اليابان :

إن تمويل التعليم فى اليابان كما هو الحال فى الكثير من الدول معقد ومركب ومصمم لتقديم خدمات تعليمية متساوية كلما أمكن ذلك ، وفى نفس الوقت يسمح للأسرة أو الوالدين بتقديم خدماتهم المباشرة فى النفقات التعليمية لأبنائهم حسب رغباتهم .

ويجد فى اليابان كما هو الحال فى بقية الدول الأخرى اختلاف فى طريقة تمويل المستويات الأولى الإلزامى وحتى مستوى التعليم الجامعى ، فمن الشائع أن المرحلة الابتدائية يتم تمويلها محليا ، بينما المرحلة الثانوية والعليا يتم التمويل عن طريق المستوى القومى أو الحكومة الفيدرالية ، أما فى اليابان فإنه على وحدة التقريب تقوم الحكومات القومية بالإنفاق الكامل على الإلزامى والتعليم العالى من خلال المنح التى تقدمها للكليات والجامعات وجزء من الإنفاق يذهب إلى المتاحف القومية ، ومعرض الفنون ومعاهد الأبحاث وبعض المساعدات للمدارس الخاصة .

وأنه لا توجد ضرائب خاصة تفرض لهذا الغرض ، وإن كان يمول من الضرائب المحلية والعامة ، وتقوم الحكومة المركزية بتحمل نصيب كبير من نفقات التعليم ، وتقوم المجالس الإقليمية للتعليم بتقديم مساعدة مالية للمدارس فى المدن والقرى وتقوم المجالس المحلية للتعليم بالإنفاق على المدارس

الأولية العامة والمدارس الثانوية الدنيا أما مرتبات المعلمين فيتقاسمها بالتساوى كل من الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية .

وتقدم الحكومة المركزية الإعانة المالية للتعليم بأوجه مختلفة منها ما تقدمه للأنشطة المدرسية للمدارس ذاتها ، من خلال تخصيص الأموال للمجالس التعليمية الإقليمية والبلدية ، والمدارس الخاصة ومنظمات البحوث ومن خلال المنح التى تمنحها التحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، وهكذا نجد أن الحكومة المركزية للتعليم فى اليابان تقوم بدور فعال فى إدارة التعليم وتمويله .

والمساعدات المالية للمستوى المحلية تنفق على المرتبات وبناء المدارس والأجهزة لرياض الأطفال ، والتربية الاجتماعية ، ومساعدة الأطفال المحتاجين ، والأطفال فى المناطق المحرومة بإتاحة الفرص التعليمية المختلفة ومدارس بعض الوقت والتعليم بالمراسلة بالنسبة للمرحلة الثانوية ، ومن خلال الضرائب المحلية المتعددة الصور ، فإن الحكومة القومية تقسم بعدم التساوى فى المصادر وأوجه الإنفاق من منطقة لأخرى ، وجزء من الضرائب المحلية ينفق على التعليم على وجه العموم وكما هو متوقع فإن أكثر من ثلثى الإنفاق التعليمى يذهب للمرحلة الإلزامية ، حوالى الخمس للتعليم الخاص ، على الرغم من أن نسبة الإنفاق أو المصروفات بالنسبة لكل تلميذ تتحدد إلى نسبة الدخل للأسرة فيما يتعلق بالتعليم فى الكليات الفنية ، وحوالى خمس الإنفاق القومى يتم توجيهه للمدارس الخاصة Private فأخيرا فإنه منذ عام 1965 وحتى الآن فإن نسبة الإنفاق من جانب الحكومة أو المستوى القومى آخذة فى الانخفاض ، على الرغم من زيادة تحكم وسيطرة وزارة التربية ، ولذا أصبحت السلطات المحلية والبلديات تنفق على التعليم بنسبة تجاوزات 50 ٪ من قيمة الإنفاق الإجمالى ، حيث يشمل هذا الإنفاق على المصروفات المتعلقة بالعملية التعليمية دون المرتبات وكذلك الإنفاق الكامل على المدارس المحلية للمستوى الأول وكذلك المطالب بالتربية

الخاصة ومدارسها المتنوعة .

رابعا : تمويل التعليم فى ألمانيا :

يقسم عبء تمويل التعليم فى ألمانيا بين المقاطعات والسلطات المحلية ، وهذا هو السائد منذ القرن التاسع عشر ، حيث تتحمل السلطات المحلية مسئولية الشئون الخارجية للمدرسة (إقامة وصيانة مبانى ، التجهيزات ، والتسهيلات ، المواد التعليمية ، فتح وإغلاق المدرسة ، الإنفاق التشغيلى وتكاليف الموظفين الذين لا يقومون بالتدريس ، المساعدة المالية للطلاب) .

بينما تتحمل المقاطعات مسئولية الشئون الداخلية للمدارس (تحديد المناهج – المقررات الأساسية – محتوى وبنية النظام التعليمى – تقييم وتدريب المعلم – تخصيص ودفع مرتبات أعضاء هيئة التدريس) .

هذا ويتم تمويل التعليم الخاص بصفة أساسية من الأموال العامة ، ولكن تختلف القوانين التى تحكم هذا التمويل من مقاطعة لأخرى ، ويمكن أن تحصل المدارس الخاصة على المصروفات المدرسية ولكن يمنع القانون الأساسى التفرقة بين الطلاب على أساس دخل الوالدين ، ويجب تقديم المساعدة للطلاب المحرومين ، ولكن نتج عن استخدام استقرار النظام التعليمى إصلاح طريقة توزيع الموارد أو آليات اتخاذ القرار والتى كانت ذات غير أهمية لمدة طويلة فى ألمانيا .

وبخصوص النوذج الرئيسى للتمويل الموجه للمدارس الخاصة المعانة فى ألمانيا ويمكن وصف نظام تمويل التعليم الألمانى للمدارس الخاصة المعانة بأنه نموذج من النوع الثانى ، وتعتبر المخصصات المالية متشابهة مع مدارس القطاع العام على الأقل من ناحية الإنفاق على الموظفين وأحيانا من ناحية الإنفاق التشغيلى ،وتمنح الإعانات المالية بواسطة المقاطعات لمجلس إدارة المدرسة المسئولة

عن المدارس الخاصة المعانة لتغطية النفقات التشغيلية ونفقات أعضاء هيئة التدريس .

كما يوجد فى ألمانيا لتمويل التعليم الجامعى برنامج لإقراض طلاب التعليم الجامعى والعالى يسمى برنامج Bafog ويتعامل هذا البرنامج فى الكثير من الأوقات مع نسب معينة من القروض المتراكمة على الطالب على أساس منح، أما النسب الأخرى فيتم التعامل معها على أساس أنها قروض واجبة السداد ، ففى عام 1999 – 2000 تم التنازل عن نصف القروض المتراكمة على الطلاب وأصبحوا مطالبين بسداد النصف الآخر فقط ، وتكون هذه القروض بدون فوائد طوال فترة الدراسة ، ويبدأ السداد بعد خمس سنوات من التخرج

خامسا : تمويل التعليم فى أسبانيا :

بالنسبة للتعليم الثانوى تمول الحكومة الاسباني التعليم العام من خلال السلطات المحلية للمناطق أو الأقاليم ، إما على مستوى المرحلة الابتدائية فإن مالك المبانى هو المجلس البلدى المحلى ، وهو يساهم فى تمويله وإن نسبة التعليم الخاص المعان تصل إلى 30 ٪ وتشمل هذه النسبة مدارس التعليم الخاص التى يتم تدعيمها من الإنفاق الحكومى وفق اتفاق يتم التوصل إليه مع السلطات المعنية فى الإقليم أو المنطقة .

وبناء على ذلك يتم تحديد نظام التعليم الأسبانى من خلال النوع الثالث للدول الأوروبية والذى تلتحق به نسبة من التلاميذ ما بين 10 ٪ إلى 30٪ من المدارس الخاصة القائمة على المنح وبعد تحديد حجم قطاع التعليم الخاص، وهناك ثلاث نماذج تستخدم فى الإنفاق على المدارس الخاصة المعانة وتختلف هذه النماذج الثلاثة وفق درجة تشابها مع تمويل قطاع التعليم الحكومى أو العام.

- النموذج الأول - يحدد الدول التى لها نظام للتمويل تختلف تماما عن

القطاع الحكومى العام .

- النموذج الثانى - يتضمن الدول التى لها نظم إنفاق أو تمويل تتشابه مع المدارس الحكومية على الأقل فى جوانب الإنفاق على هيئة العاملين.
- النموذج الثالث - يتضمن الدول التى لها نظم إنفاق وتمويل تتماثل فيما بين المدارس الخاصة القائمة على المنح والمدارس الحكومية .

ويمكن وصف نظام تمويل المدارس الخاصة المعانة فى أسبانيا وفق النموذج الثانى ، حيث أن المعلمين فى المدارس الخاصة المعانة يتلقون أجور بنفس الطريقة فى المدارس الحكومية ولكن بتقدير أو معدل مختلف .

وبشكل عام ففى أسبانيا تتشابه جوانب التمويل بين المدارس الخاصة المعانة والمدارس الحكومية على الأقل ما ناحية الإنفاق على هيئة التدريس وبعض الجوانب الإجرائية .

أما تمويل التعليم الجامعى فى أسبانيا فحدثت تغيرات كبيرة فى نظام التعليم العالى الجامعى ، خاصة بعد صدور قانون تنظيم الجامعات (L.R.U) فى عام 1983 مثل تولى الوزارة المركزية وضع ميزانية للجامعات الأسبانية ومتابعة توزيعها على مختلف الجامعات ، ورصد ميزانية لكل جامعة لها حرية التصرف فيها ، واشتراك المناطق التعليمية المختلفة فى تمويل الجامعات ، وتحديد الاعتمادات المالية لكل جامعة سنويا على أساس المناقشات التى تتم بين الإدارة المركزية والمناطق التعليمية والجامعات ، وفى ضوء إعداد الطلاب المقيدين بالجامعة واحتياجاتها المالية التى تتعلق بالبنية التحتية للجامعة .

سادسا : تمويل التعليم فى بولندا :

يمثل المصدر الرئيسى فى بولندا لتمويل التعليم الجامعى الحكومة المركزية ، أما المصدر الثانى فيتمثل فى التخصصات المالية الأخرى ، سواء

كانت من المنظمات الاجتماعية أو المصانع والشركات ، إضافة إلى بعض الإسهامات من المتطوعين من الأفراد ورجال الأعمال .

سابعا : تمويل التعليم فى كوريا الجنوبية :

تقوم الحكومة المركزية فى كوريا الجنوبية بتمويل التعليم الجامعى ، وتحدد ميزانيته فى ضوء ما تقوم به الحكومة من فرض ضرائب خاصة للتعليم الجامعى ، وفرض رسوم على تأجير الممتلكات الحكومية المحلية ، إضافة إلى ما تخصصه الحكومة من الميزانية العامة للدولة لتمويل التعليم الجامعى .

ثامنا : تمويل التعليم فى كندا :

فى كندا تشترك الولايات المحلية مع الحكومة الفيدرالية فى تمويل التعليم العالى والجامعى ، حيث تقوم كل ولاية بإدارة وتمويل الجامعات بها أما دور الحكومة الفيدرالية فيقتصر على تقديم الدعم المالى والإشراف على الولايات ، ومدى قيامها بتنفيذ تعليمات الحكومة الفيدرالية فيما يختص بتمويل التعليم العالى الجامعى .

تاسعا : تمويل التعليم فى اسكتلندا :

فى اسكتلندا تكون سلطات التعليم على مستوى 32 إدارة مسئولة أمام الحكومة المركزية وإمام الإدارة التنفيذية للتعليم (SEED) على توفير المبانى والموارد التعليمية والتعاقد مع المعلمين وتعيير الهيئة غير التدريسية وهناك تعاون بين السلطات المحلية والحكومة المركزية حيث إن كلا منهما يوفر نصف التمويل المطلوب ، ويتم تحديد عدد المعلمين (ومن ثم المرتبات المطلوبة ، بشكل أساسى وفق عدد الطلاب وحجم الفصول فى المرحلة الابتدائية ، أما فى المرحلة الثانوية الدنيا فإن تمويلها يكون ذلك من خلالا عدد الطلاب وحجم الفصول وبنية المناهج ، وفى أواخر الستينيات تم إدخال المسئولية المتزايدة لإدارة التمويل

فى منتصف الستينيات لمديرى المدارس ، ولكن ظل الهدف الرئيسى لإدارة المدرسة (ابتدائى وثانوى) هو ضمان جودة التعليم .

وأن تمويل التعليم الخاص فى اسكتلندا لا يتم تمويله من خلال المنح ولكن من خلال المساهمات والرسوم الدراسية التى يدفعها أولياء الأمور ، وأحيانا من تبرعات المؤسسات الصناعية ، أو لتمويل قائم على الأوقاف الخيرية ، فهو مال خاص بشكل تام فيها عدا المنح الدراسية للتلاميذ التى تكلفها الدولة ، علاوة على وجود مدرسين أو ثلاث مدارس تتدرج تحت ما يعرف بالمدرسة المعانة والتى تدار بواسطة هيئة خاصة ويتم تمويل التعليم الجامعى فى اسكتلندا عن طريق مجلس تمويل التعليم العالى بتوفير الدعم المالى لعدد كبير من مؤسسات التعليم العالى الجامعى ، تصل إلى حوالى 21 مؤسسة جامعية بالإضافة إلى مصادر التمويل الأخرى .

عاشرا : تمويل التعليم فى هولندا :

يتم تمويل التعليم العالى فى هولندا أبناء على برنامج إفتراض طلاب التعليم الجامعى يركز على تغطية مصاريف الدراسة بالنسبة للطلاب بالتعليم الجامعى ، كما يسمح بتمويل جزء من القروض إلى منحة إذا حقق الطالب تقدما أكاديميا مرضيا ، وتختلف الفائدة على الجزء المتبقى من القروض بشكل سنوى ، وتكون فى حدود معدل الفائدة على الإقراض الحكومى بالإضافة إلى 1 ٪ لتغطية المصاريف الإدارية ، ويبدأ السداد بعد التخرج بعامين ، ويكون السداد فى ضوء الدخل بالنسبة لذوى الدخل المنخفض ، ويتم التنازل عن المتبقى من القروض بعد (15) سنة من بدء السداد .